

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

التطبيقات: 1 - قال الشيخ الطوسي في الخلاف: طلاق المكره وعتقه وسائر العقود التي يكره عليها لا يقع منه ([2138]). 2 - قال المحقق الحلبي في شروط المطلق: الشرط الثالث: الاختيار فلا يصح طلاق المكره ([2139]). 3 - قال المحدث البحراني: لا خلاف بين الأصحاب في اشتراط الاختيار فلا يصح عقد المكره، لفوات الشرط المذكور. وظاهرهم أيضاً الاتفاق على أنه لو أجاز بعد وقوعه حال الإكراه صح ([2140]). 4 - يشترط في كل من المتعاقدين أمور: ... الثالث: الاختيار، فلا يصح بيع المكره وهو من يأمره غيره بالبيع المكره له، على نحو يخاف من الإضرار به لو خالفه، بحيث يكون وقوع البيع منه من باب ارتكاب أقل المكروهين ([2141]). الاستثناءات: أن الحكم ببطلان بيع المكره مخصوص بما إذا كان الإكراه بغير حق، فلو كان بحق كان صحيحاً لا يضره الإكراه. وقد ذكروا لذلك مواضع: منها: أن يتوجه عليه بيع ماله لوفاء دين عليه، أو شراء مال أسلم إليه قيمته فأكرهه الحاكم عليه، صح بيعه وشراؤه، لأنه إكراه بحق.